موقف العراق من الحلف الإسلامي عام ١٩٦٦

د. فهمي احمد فرحان سعود الجنابي
جامعة الانبار
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم التاريخ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

كان الحلف الاسلامي واحداً من التكتلات السياسية والاقليمية التي شهدها الوطن العربي، وقد تباينت مواقف البلدان العربية منها بين مؤيد ومعارض، اذ اصبحت البلدان العربية والاسلامية في متاهات هذه التحالفات وبدأت الدعوات لحضور المؤتمرات، اذ شهدت فترة الستينات من القرن العشرين حركة قوية لهذه المنظمات، ويعد الحلف الاسلامي نقطة البداية لإنشاء منظمة المؤتمر الاسلامي والتي تعد من اهم المنظمات الحكومية والشعبية بالرغم ضعف قراراتها، اضافة الى تنظيمات اخرى ساهمت في بلورة فكرة الدعوة الى اقامة تجمع اسلامي على مستويات دولية رسمية، كما تبنت ذلك المملكة العربية السعودية. وكان العراق أنموذجاً واضحا من بين البلدان العربية التي عاشت تجربة عقد الاحلاف والتكتلات الدولية ومساوئها، مما كان له الاثر الواضح في تحديد مواقف وخطوط السياسة الخارجية العراقية حتى تجاه الاحلاف والمؤتمرات العربية والاسلامية، لذلك كان العراق في مقدمة الاقطار العربية التي رفضت فكرة الحلف الاسلامي، وعليه تكمن اهمية البحث في بيان ومعرفة موقف العراق الرسمي من الحلف الاسلامي وقد تضمن محورين الأول: الظروف العربية التي نشأت فيها فكرة الحلف وموقف بعض البلدان العربية والتأثير على العلاقات فيما بينها، اما الثاني: فقد تضمن موقف العراق الرسمي من الحلف من خلال الاعتماد على الوثائق والكتب والصحف التي تناولت ذلك.

المطلب الاول : نشأة الحلف وتأثيره على الواقع العربي.

المطلب الثاني : موقف الحكومة العراقية من الحلف.

المطلب الاول : نشأة الحلف وتأثيره على الواقع العربي.

الحلف الاسلامي هو مشروع دعى إليه الملك فيصل بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية،عام ١٩٦٥[١]، ويعد محاولة لتوسيع حلف بغداد *الموالي للغرب، ضد المد الثوري في العالم العربي، في خضم الحرب الباردة ضد المعسكر الشيوعي، وكانت غاية الملك فيصل وضع ميثاق اسلامي يضم فضلاً عن الدول العربية دولاً اخرى مجاورة مثل ايران وتركيا والباكستان[٢]، وعلى ما يبدو ان الغاية من الفكرة هي تعبئة المحافظين العرب في جبهة متحدة ضد الثوريين، وكان ذلك بداية لوضع الحجر الاساس لمنظمة المؤتمر الاسلامي .

اذ تعود فكرة مشروع الحلف الاسلامي الى ايلول عام ١٩٦٥عندما طرح الملك فيصل فكرة الدعوة لعقد مؤتمر يضم كافة الدول الاسلامية، اذ اعلن عن هذه الفكرة اثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية الثالث بالدار البيضاء، كما طرح ذلك خلال زيارة رسمية له الى العاصمة الايرانية طهران في ٢١ كانون الاول عام ١٩٦٥[٣].

وقد بذل الملك فيصل بن عبد العزيز جهود ومساعي كبيرة في سبيل نجاح فكرة الحلف الاسلامي والحصول على التأييد الواسع لها، اذ قام بجولات عديدة شملت عدد من الدول الاسلامية كالأردن والسودان وباكستان وتركيا والمغرب وغينيا ومالي وتونس، اذ دعا خلال تلك الزيارات الى ضرورة تعزيز الاخاء والتضامن الاسلامي لان رسالة الاسلام تدعو الى التآخي بين المسلمين وتحقيق العزة والكرامة لجميع الشعوب [٤].

أعلنت المملكة العربية السعودية في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٥ عن مخطط جولة إسلامية ينوي الملك فيصل بن عبد العزيز القيام بها، وتشمل إيران وتركيا وباكستان، وفي ٨ كانون الأول ١٩٦٥ وصل العاهل السعودي الى طهران بادئاً جولته الإسلامية حسبما وصفتها الوسائل الإعلامية وفي ختام الزيارة صدر بيان مشترك في ١٣ كانون الأول اشاد بعمق الروابط الإسلامية بين الشعبين المسلمين العربي والإيراني وبالموافقة على عقد مؤتمر قمة إسلامي يكون مناسبة لبحث ما يهم الدول الإسلامية لصيانة مصالحها[٥].

لقد حظي مقترح فيصل بالترحيب من قبل ايران والاردن وتركيا والمغرب، والهدف من ذلك واضحاً لأنه يفسح للسعودية ان تلعب دوراً قيادياً، فاذا كانت القومية العربية تعطي للقاهرة او بغداد او دمشق على سبيل المثال موقعاً بارزاً، فان الاسلام يحقق الغرض نفسه بالنسبة

للسعودية، اذ ان فكرة الميثاق تسمح بالخروج من الاطار العربي والبحث عن حلفاء اقوياء مثل ايران وتركيا والباكستان [٦] .

ومن جانب اخر جوبهت فكرة الحلف الاسلامي بمعارضة شديدة من قبل بعض حكام الدول العربية، اذ اعتبرها البعض مشروعا مواليا للدول الغربية، وهذا ما اعلن عنه الرئيس المصري جمال عبد الناصر* في حديث له لصحيفة (ايزفسيتيا) السوفيتية اثناء زيارته لموسكو عام ١٩٦٥ قائلا: " ان ثمة شعارات يجري الترويج فيها الى اقامة حلف اسلامي وليست هذه الفكرة جديدة، بل سبق ان عقد حلف بغداد، ولا اعتقد ان هذا الحلف اذا خرج الى الوجود يمكن ان يختلف عن الاحلاف السابقة..."[٦].

وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٦٦ أعلن الملك فيصل بن عبد العزيز في عمان اثناء زيارته الرسمية للأردن أنه سوف تشكل لجنة اسلامية للتحضير لمؤتمر قمة إسلامية، وقد أيد الشاه الايراني تلك الفكرة [٧].

ومنذ الخطوات الاولى لأنشاء هذا الحلف جوبه الملك فيصل بمعارضة شديدة من معظم الدول الإسلامية، فقد أثار تأييد شاه ايران فكرة الحلف الإسلامي ، وهو عدو جمال عبد الناصر وصديق (اسرائيل)، مخاوف العديد من البلدان العربية لا سيما العراق ولبنان، وفي خاتمة المطاف لم يوافق على عقد مؤتمر الدول الاسلامية أحد باستثناء إيران والأردن، وفي ٢٢ شباط ١٩٦٦ اعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر في خطاب جماهيري القاه في جامعة القاهرة قائلاً " ان الامبريالية والرجعية تقومان بتأسيس الحلف الاسلامي وانه على غرار حلف بغداد والأحلاف السياسية السابقة، موجه ضد حركات التحرر الوطني" [٨].

لقد شجبت فكرة الحلف الإسلامي من قبل كل من الجزائر والجمهورية العربية اليمنية والعراق ولبنان وسورية والكويت والعديد من البلدان الاسلامية في آسيا وافريقيا، وعدد من المنظمات العربية والدولية، وتنصل عن الفكرة حتى بعض حلفاء ايران في حلف السنتو (CENTO)، فترتب تأجيلها، وحينذاك لجأت السعودية إلى عقد مؤتمرات اسلامية على مستويات مختلفة [٩].

اسفرت مساعي المملكة العربية السعودية عن عقد مؤتمر القمة الإسلامي في ايلول عام ١٩٦٩ في الرباط، الا ان الخلافات الجدية بين أعضائه، وبالدرجة الرئيسية بين الدولتين

العربيتين المتنفذتين – مصر والسعودية – قللت من اهمية المؤتمر، اذ اطيح بالرئيس الليبي في أول ايلول عام ١٩٦٩ اي قبل بضعة ايام من افتتاح المؤتمر، مما أضعف إلى حد كبير مواقف الأنظمة الملكية في العالم الإسلامي، كما اعتقل في السعودية أشخاص اتهموا بالإعداد لمؤامرة زعم أنه حدد يوم ٧ من ايلول ١٩٦٩ موعدا لتنفيذها[١٠]، وقد دعي إلى مؤتمر الرباط ٣٥ بلدا اسلامياً، بيد أن ٢٥ بلدا فقط أرسلت وفودها، علما بأن عشرة بلدان فحسب مثلت برؤساء دولها[١١]. يتضح مما سبق ان الواقع العربي ومواقف بلدانه تجاه مشروع الحلف الاسلامي كانت عبارة عن معركة سياسية بين القوى الوطنية الحريصة على السيادة والاستقلال والعاملة على تعزيزها والقوى الرجعية الموالية للاستعمار ومخططاته، على اعتبار ان فكرة الحلف الاسلامي هي نفس فكرة حلف بغداد من حيث المنشأ.

المطلب الثاني : موقف العراق من الحلف.

تميزت سياسة العراق الخارجية في العهد الملكي بانها كانت تدور في فلك السياسية البريطانية بالدرجة الاساس بحكم مجموعة المعاهدات التي وقعها العراق معها، وارتهنت توجهاته الخارجية لصالحها، فاصبح منفذاً لمصالحها في المنطقة العربية، وحاولت ربط الدول العربية بالأحلاف والتكتلات الاقليمية التي استهدفت خدمة الغرب ومخططاته الاستعمارية[١٢]، وبسبب سير العراق في اطار السياسة البريطانية فقد الاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرارات المعبرة عن مصالح البلد، ومتطلبات اقامة علاقات متكافئة مع الدول العربية والاسلامية من جهة، والدول الاجنبية من جهة ثانية[١٣]. ومع ذلك فقد حدد العراق لسياسته طوال العهد الملكي بعض المرتكزات الاساسية والثوابت التي تمثلت بمحاولة اتباع سياسة حسن الجوار مع البلدان العربية والبلدان المجاورة له.

حظي العراق بخاصية متميزة بالنسبة للاستراتيجية البريطانية لأنه ضروري لانطلاق العمليات العسكرية منه باتجاه السيطرة على مناطق العالم الاخرى، ثم المحافظة على المصالح البريطانية والوقوف ضد الاتحاد السوفيتي الذي برز كقوة عالمية بعد الحرب العالمية الثانية وقيام الحرب الباردة بينه وبين المعسكر الغربي [١٤]. ويمكن تحديد اهم اهداف سياسة العراق الخارجية خلال المدة التي اعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ وحتى سقوط النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨، اذ انها تجسدت عبر تأمين استقلال العراق وحماية سيادته وامنه، وسعت

لأهداف المتوسطة المدى لسياسته الخارجية لخلق موقف يساعده على تحقيق نماذج محددة من الاتحاد والتقارب مع بعض البلدان العربية[١٥].

لقد شهد العراق في مطلع الخمسينات احلاف عسكرية غربية كحلف بغداد عام ١٩٥٥، ومشروع ايزنهاور الامريكي عام ١٩٥٧* ، لغرض احتواء منطقة الشرق الاوسط[١٦] وربطها بالأحلاف العسكرية الغربية، بالشكل الذي يؤمن مصالح المعسكر الغربي الاستراتيجية عسكريا واقتصاديا ومنع امتداد النفوذ السوفيتي في المنطقة[١٧]، وقد جاء ذلك تحت ذريعة تنسيق الخطط العسكرية لدول المنطقة المشاركة في تلك الاحلاف ويخفى من ذلك رغبة الدول الغربية " الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا " في احكام سيطرتها على المنطقة وجعل قواتها العسكرية ومواردها الاقتصادية تحت تصرف ومشيئة الغرب[١٨]، لكن هذه المشاريع قدر لها الفشل الذريع، ثم ترتب عليها زيادة كراهية الاقطار العربية للدول الغربية[١٩].

وبعد اشتداد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي وانعكاساتها على المنطقة العربية، اذ بدأت مساعي بريطانيا لتشكيل نظام دفاعي اوسع ويضم اكثر من دولتين، لذلك بدأت التكتلات الاقليمية واضحة في المنطقة [٢٠]، اما الحكومة العراقية فقد صرحت انها لن ترفض التحالف مع بريطانيا، بشرط ان يكون التحالف الجديد ميثاقا اقليميا تشترك فيه الى جانب بريطانيا دول اخرى في المنطقة، اذ اعتقد كل من عبد الاله ونوري السعيد ان التحالف مع الغرب ضد ما سمي بالخطر الشيوعي هو افضل طريقة لحماية الانظمة العربية[٢١].

وعلى الرغم من ذلك فان الملاحظ ان العراق وطوال تلك الحقبة لم يمارس سلوكاً خارجياً فعالاً باتجاه تحقيق الاهداف العربية، اذ اقتصر نشاطه بهذا الاتجاه داخل اطار الامم المتحدة ومناقشات الجمعية العامة[٢٢]. ويبدو ان السبب الرئيس يعود الى طبيعة السياسة الدولية في تلك المرحلة التي لم تسمح لدولة ضعيفة الامكانات مثل العراق بالتأثير في النظام السياسي بالشكل الذي يساعد على تحقيق هذا المستوى من الاهداف نتيجة لتنافس الدول الكبرى وسعيها الاحتفاظ بمواقفها المؤثرة في السياسة الدولية وهيمنتها على هيئة الامم المتحدة [٢٣].

وبعد ان حققت ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ اهدافها، واسقط النظام الملكي في العراق، وترأس عبد الكريم قاسم الحكومة العراقية[٢٤]، اذ اتبع النظام الجديد في العراق سياسة خارجية جديدة تبينت معالمها من خلال البيان الاول للثورة الذي اذاعه عبد السلام عارف* في صبيحة

يوم ١٤تموز ١٩٥٨ متضمنا التزام العراق بسياسة الحياد الايجابي والابتعاد عن المشاركة في الاحلاف أياً كان نوعها مع الالتزام بالعهود والمواثيق التي تحقق مصلحة الوطن، وعليه فان هذه الحكومة الوطنية تسمى منذ الان بالجمهورية العراقية[٢٥]، وعلى اساس ذلك كانت مسألة خروج العراق من حلف بغداد بتاريخ ٢٤ اذار ١٩٥٩ من اهم اهداف ومبادئ الثورة التي اتفق عليها الضباط الاحرار قبل تنفيذ الثورة [٢٦].

كما أعلن العراق في البيان الأول لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عن تمسكه بسياسة الحياد الايجابي وقرارات مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، ولم تكد تخل خطبة من خطب الزعيم عبد الكريم قاسم من الاشارة الى ذلك [٢٧]، واسهم العراق في عدد من مؤتمرات عدم الانحياز ابرزها مؤتمر الشباب الافرو– اسيوي الذي عقد في القاهرة في ٨ شباط ١٩٥٨، والقى فيه الرئيس جمال عبد الناصر كلمة اشاد فيها بثورة العراق واصدر المؤتمر توصياته التي اكد فيها على تأييد حركات التحرر في اسيا وافريقيا [٢٨].

كان انقلاب ٨ شباط١٩٦٣، نقطة تحول أساسية وفاصلة في مجرى الأحداث في العراق، ومن خلال اللقاء الذي أجرته صحيفة (الجمهورية) العراقية مع الرئيس عبد السلام محمد عارف في٩ شباط ١٩٦٤، قد اوضح في إجابته عن طبيعة علاقات العراق مع البلدان العربية بعد عقد مؤتمر القمة العربي ا في القاهرة منتصف كانون الثاني ١٩٦٤[٢٩]، وان سياسة العراق ايجابية وهي تعمل لتحقيق الآمال العربية بصدق وإخلاص قائلاً " أنني متفائل كل التفاؤل...فان العراق متعاونا مع شقيقاته الدول العربية قولا وعملا وسيحقق من الأعمال القومية والانجازات الثورية ما سيساعد الأمة العربية على الوقوف بشموخ أمام الاستعمار والكيان الصهيوني"[٣٠].

وعبر الرئيس العراقي عبد السلام محمد عارف في خطابه لمناسبة عيد الجيش في ٦ كانون الثاني ١٩٦٦ عن رغبة العراق في السلام و التعاون المخلص مع البلدان العربية مؤكدا على رفض العراق للحلف الاسلامي لا سيما بعد ان رحبت ايران بفكرة الحلف[٣١]. وعلى ما يبدو ان الحكومة العراقية كانت تدرك خطورة الحلف الاسلامي وملابساته وانعكاسه على الوضع الداخلي في العراق، لان رجال الحركة الوطنية كانوا رافضين اي احلاف سواءً كانت عربية ام اجنبية بسبب الاحلاف السابقة التي ابرمتها الحكومة العراقية مع بلدان اجنبية كان لها الاثر السلبي على وحدة العراق واستقلاله.

كما بين رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز* في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم ١٢ كانون الثاني ١٩٦٦ سياسة حكومته الخارجية، وأعلن عن رفض العراق فكرة الحلف الإسلامي وبين ان سياسة العراق قائمة على الحياد الايجابي وعدم الانحياز وعدم الدخول في الأحلاف الا ما كان في نطاق الدول العربية[٣٢]. ومن باب التحليل لموقف العراق من الحلف الاسلامي لو كان العراق مؤيدا لفكرة الحلف لكان الامر اسهل على المملكة العربية السعودية في الحصول على اكثر تأييد من الاقطار العربية الاخرى لان العراق كان له ثقله في المنطقة العربية لاسيما اقطار الخليج بسبب خلافاته القوية مع ايران حول قضية الحدود بين الطرفين.

كما انتقدت صحيفة الجمهورية البغدادية في عددها الصادر يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٦٦ الترويج للأحلاف واعتبرت كل دولة تدخل في حلف مع دول أقوى منها لا بد ان يؤثر ذلك على استقلالها السياسي وبينت ان الدعوة الى الحلف الإسلامي يقصد به فتح باب جديد للفتنة بين البلدان العربية، وان التجارب التي مر بها العرب خير دليل على ذلك،وان اعتماد سياسة الحياد الايجابي وإقامة علاقاتها على أساس الصداقة والاحترام المتبادل هو الأسلوب الأمثل لتجنب المشاكل [٣٣].

وفي ندوة تلفزيونية مع رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز جرت يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٦٦ وفي رده على سؤال وجهه رئيس تحرير صحيفة العرب البغدادية عن موقف العراق من الحلف الإسلامي، أجاب البزاز بان العراق لن يدخل الحلف الإسلامي أو أي حلف أخر وان سياسة العراق الخارجية قائمة على هذا الأساس قائلا: " إني أؤكد جازما انه لم يمر بخلدنا يوما قط ان ندخل أي حلف الا ان يكون حلفاً عربياً أو حلفاً تقتضيه القومية العربية في نطاق وجودنا العربي...أننا في العراق لا نؤمن بنظرية الحلف الإسلامي بل نؤمن بالإخوة الإسلامية و بالتضامن الإسلامي" [٣٤] . وهذا يعني ان القضية العربية منذ مطلع عام ١٩٦٦ اتخذت منحى (اشتراكيا وعروبيا) لذلك كانت ردة الفعل على هذا المنحى هو الحلف الاسلامي وبزعامة المملكة العربية السعودية، فقد اظهرت ان التباعد الايديولوجي في الانظمة العربية هو اعمق من مظاهر التعاون، بل اشد خطرا على وحدة الصف العربي، وهذا شكل من اشكال الصراع على الزعامة في الوطن العربي.

ثم انتقدت الصحافة العراقية الأصوات الداعية الى تشكيل الحلف الإسلامي وقالت ان الإسلام أسمى من ان يستخدم لخدمة الأغراض الاستعمارية التي قاومها الإسلام في ربوع العراق

والوطن العربي وان من طرح الفكرة كان السبب في ضياع فلسطين التي يحتلها اليوم اشد أعداء الإسلام عداوة بنص القران الكريم[٣٥].

كما حذر الرئيس العراقي عبد السلام عارف من الأحلاف الاستعمارية من خلال لقائه وفد يضم أساتذة جامعين من القاهرة يوم ١ شباط ١٩٦٦ و أعلن وقوف العراق ضد الحلف الإسلامي واعتبره حلفا استعماريا قائلاً " ان الاستعمار يتخفى تحت واجهات ومسميات كثيرة ما نزل الله بها من سلطان "، كما أبدى اعتزازه بالدين الإسلامي الحنيف و وصفه بأنه دين ودولة[٣٦].

اما عبد الرحمن البراز رئيس الوزراء العراقي فقد أعلن في المؤتمر الصحفي الذي عقد في القاهرة بتاريخ ١٠ شباط ١٩٦٦ بان العراق ضد الترويج لعودة سياسة الأحلاف التي مزقت المنطقة العربية فيما مضى قائلاً " ان العراق لا يؤمن بالأحلاف حتى الإسلامية " [٣٧].

وفي الحوار الصحفي الذي أجرته صحيفة روز اليوسف مع الرئيس عبد السلام محمد عارف أعلن بان العراق يقف ضد الأحلاف قائلاً " أننا لم ولن نؤمن بالأحلاف الا في أطار قوميتنا العربية، والإسلام فوق الأحلاف وفوق المناورات السياسية "[٣٨] .

وصرح وزير الداخلية العراقي عبد اللطيف الدراجي في ٢٧ شباط ١٩٦٦ في لقاء أجراه معه مندوب وكاله الشرق الأوسط بأن العراق ضد مشروع الحلف الإسلامي الذي يهدف الى القضاء على العرب لأن من يقفون وراء هذا الحلف هم أعداء العروبة والإسلام [٣٩].

كما صرح عدنان الباجه جي وزير الدولة للشؤون الخارجية لوكالة الأنباء العراقية في ٥ اذار ١٩٦٦ أنه سيبحث مع وزراء الخارجية العرب في مؤتمرهم المزمع عقده في القاهرة القضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين والقضايا الراهنة – وفي ذلك إشارة الى الحلف الإسلامي– ويحاول توحيد المواقف العربية نحوها [٤٠].

وكان شفيق ارشيدات نقيب المحامين العرب قد أعلن في ١٠ اذار ١٩٦٦ بان بغداد سوف تعقد اجتماعاً لنقابة المحامين العرب الهدف منه بحث المواضيع السياسية العاجلة وفي مقدمتها ما يعرف بالحلف الإسلامي ودور المحامين العرب في كشف الدعوات المشبوهة التي تستهدف في الأصل ضرب القضية الفلسطينية [٤١].

لقد صرح رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز في مقابلة أجراها معه التلفزيون العربي في ١٩ اذار ١٩٦٦ قائلاً " ان الإخاء الإسلامي بين الدول العربية ليس في حاجة الى أية

أحلاف " ودعا البزاز الدول العربية الى العمل بإخلاص ضد المؤامرات التي يدبرها الاستعمار والصهيونية، ثم السعي المتواصل لتحرير فلسطين، وأضاف قائلاً " ان العراق لا يؤمن بالأحلاف مهما كان لونها وان الحياد الايجابي يعارض فكرة الأحلاف العسكرية أساساً وعلى ذلك فلا نعتقد بجدوى أي حلف إسلامي "' منبها الدول الإسلامية الى انه يخشى استخدام الدين الإسلامي الى تشكيل أحلاف عسكرية قد يستغلها الاستعمار لصالحه [٤٢].

كما أكد عدنان الباجه جي في اللقاء الصحفي الذي أجراه معه مندوب صحيفة الجمهورية العراقية في ٣٠ من اذار ١٩٦٦ عن رفض العراق كل الأحلاف ومنها الحلف الإسلامي، مؤكدا على ان سياسة العراق هي الحياد الايجابي ورفض عقد اي مؤتمر إسلامي [٤٣]، وجدد هذا الموقف عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء العراقي في المؤتمر الصحفي الذي عقده في بغداد يوم ٢٣ نيسان ١٩٦٦ [٤٤].

ولم يكن الموقف مقتصراً على الصحافة والقوى السياسية، بل تعداه الى الشخصيات الوطنية التي اذاعت بياناً وطنياً في ٣حزيران ١٩٦٦ حول الحلف الاسلامي، اوضحت فيه ان الهدف الرئيس من الحلف تسويف القضايا الوطنية العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وحذر البيان جميع الاوساط الوطنية مما اسماه ملابسات الصفقة السعودية [٤٩].

وخلال الندوة التلفزيونية التي أجراها تلفزيون بغداد مع رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز يوم ١٥ حزيران ١٩٦٦ قد شجب واستنكر التدخل الاستعماري في المشرق العربي والدور الذي تقوم به بعض الدول التي تسير في ركب الاستعمار في الضغط على بعض الأنظمة العربية من اجل مواكبتها، وبين موقف العراق الرسمي الرافض للحلف الاسلامي، والتضامن مع الحكومات الثورية العربية في الدفاع عن المصالح العربية و الوقوف بوجه كل التدخلات الأجنبية المدعومة من قبل الاستعمار[٤٥].

كما جدد البزاز موقف حكومته الرافض لفكرة الحلف الإسلامي خلال الندوة التلفزيونية الي اجراها تلفزيون بغداد في ٢١ حزيران ١٩٦٦ وأكد ان بعض الدول العربية تتعرض الى الضغط من قبل عدد من الدول الكبرى الاستعمارية من اجل مسايرة السياسة الاستعمارية، كما كرر موقف العراق الرافض للأحلاف من جهة و تأييده للدول العربية وتضامنه معها في مقاومة التهديدات الاستعمارية من جهة أخرى[٤٦]، وشدد على هذا الموقف في المؤتمر الصحفي الذي عقدة يوم ٢ تموز ١٩٦٦ بمناسبة حديثه عن محاولة الانقلاب الفاشل التي قام بها عارف عبد

الرزاق يوم ٣٠ حزيران قائلا " ان للعراق سياسته الخارجية المستقلة كما هو الحال لإيران فكلا الدولتين تتمتعان بالسيادة التامة والاستقلال في مجال السياسة الخارجية وليس لدولة الحق في فرض رأيها على دوله أخرى.." وفي ذلك إشارة الى ما كانت تروج له بعض الأوساط الإعلامية بأن سبب الخلاف بين إيران والعراق يعود في بعض جوانبه الى الضغط الإيراني على الحكومة العراقية من اجل موافقتها على الاشتراك في الحلف الإسلامي الذي رفضه العراق، كذلك اكد على رغبة العراق في إنهاء الخلاف من إيران[٤٧].

وكان عبد الرحمن محمد عارف* رئيس الجمهورية العراقية قد شدد في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة الذكرى الثامنة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بأن سياسة العراق في المجال العربي تستند الى ان العراق جزء من الأمة العربية ويسعى لتحقيق الوحدة الشاملة وتوطيد أركان التضامن العربي في جميع مجالاته[٤٨].

شهد العراق تطورات سياسية مع مطلع شهر آب ١٩٦٦ ففي السادس منه قدم عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء استقالته الى رئيس الجمهورية، الذي كلف ناجي طالب في التاسع منه بتشكيل الوزارة الجديدة [٤٩]، وخلال منهاجه الوزاري الذي قدمه يوم ٢١ آب ١٩٦٦، شجب فكرة الحلف الإسلامي وكل التكتلات الاستعمارية وشدد على علاقات العراق العربية في ضوء مصالح العرب في التضامن والحياد الايجابي والتزام الدفاع عن حقوق العرب المشروعة [٥٠].

كذلك بين رئيس الجمهورية عبد الرحمن محمد عارف في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة الذكرى الثامنة لثورة ١٤ تموز١٩٥٨ بأن علاقات العراق مع دول الجوار غير العربية تستند الى قاعدة راسخة من الأيمان بالسلم والرغبة في التعاون مع الجميع على أساس من الاحترام المتبادل وعلى قدم المساواة دون التفريط في الحقوق أو التجاوز على الغير، وان العراق متمسك بسياسة حسن الجوار والرغبة الصادقة في التعاون وتبادل المنافع التي تخدم الجميع [٥١]. واخيراً يمكن القول ان موقف العراق على المستوى الرسمي والشعبي والصحفي كان رافضاً لمشروع الحلف الاسلامي، والاسباب واضحة كما بينت سابقاً.

الخاتمة

نستنتج مما سبق من هذه الدراسة ان الحلف الاسلامي يعد من الاحلاف الرئيسية التي شهدتها المنطقة العربية خلال عقد الستينات، وتعود بداية الحلف الى مبادرة الملك السعودي فيصل بن عبد العزيز ودعوته للبلدان الاسلامية لمشاركتها في المؤتمرات الاولية والتي تمخضت فيما بعد عن بروز منظمة المؤتمر الاسلامي عام ١٩٦٩ بعد حريق المسجد الاقصى.

و من خلال ما تقدم نجد ان الموقف العراقي من الحلف الاسلامي قد تطابق مع مواقف بعض البلدان العربية ولا سيما لبنان، الا انه لا بد لنا ان نوضح ان موقفهما لم يكن نابع من تنسيق مسبق بين البلدين بقدر ما كان يعارض السياسة التي ينتهجانها من ناحية وطبيعة نظام الحكم في كلا البلدين من ناحية ثانية، فقد عرف عن العراق في تلك المدة انه كان من البلدان التي تحمل لواء القومية العربية ومقاومتها لكل التدخلات الخارجية في الشؤون العربية الامر الذي عرضه لضغوط الدول العظمى الساعية لجره الى فلكها والسير في ركابها وخاصة بريطانيا.

وكان النظام العراقي بتشكيلته المعروفة يحاول قدر الإمكان الابتعاد عن كل سبب قد يثير في نفوس موطنيه انقساما حول المواضيع المطروحة تنعكس بالتالي على وحدته الوطنية وقد تثير فتنة طائفية هو في غنا عنها وهذا ما تابعناه في التغير السياسي الذي شهده العراق وكذلك قضية الخلاف العراقي الإيراني بسبب انعكاس قضية انضمام ايران الى الحلف الاسلامي.

والملاحظ هنا ان العراق كان حذراً جداً في مواقفه من الاوضاع العربية والدولية، اذ حاول ان يوازن بين مصلحته الوطنية والمصالح العربية، وذلك لتعرض الحكومة العراقية الى ضغط داخلي وخارجي حول موقفه من الحلف الاسلامي.

واخيرا يمكن القول ان للحلف الاسلامي تأثيره وانعكاسه السلبي على واقع البلدان العربية وذلك بسبب انقسام مواقفها وانضمامها الى الحلف مما ولد نزاعاً حاداً بينها، وعليه جوبهت فكرة الحلف الاسلامي في بداية الامر بمعارضة شديدة من قبل بعض حكام الدول العربية، اذ اعتبرها البعض مشروعاً موالياً للدول الغربية.

هوامش البحث

١- المنصور جعفر، الحلف الاسلامي، شبكة الانترنيت الدولية، الموقع : المعرفة .

*- بدأت اولى الخطوات لإنشاء حلف بغداد في اوائل شباط ١٩٥٤ عندما اتفقت تركيا والباكستان على قيام تعاون وثيق بينهما في المجالات السياسية والتجارية والثقافية، ومن ثم اتجهت انظار المسؤولين في تركيا والباكستان نحو العراق لإقناعه بضرورة الدفاع المشترك بوصفه من الدول التي اصطلح على تسميتها بـ (دول الحزام الشمالي) المجاورة للاتحاد السوفيتي، وكانت بريطانيا قد وعدت الولايات المتحدة بالحاق العراق بهذا الحلف تمهيداً لإتمام خطة الدفاع عن منطقة الشرق الاوسط، وبعد جهود ومساعي كبيرة بين نوري السعيد وعدنان مندريس وقع الميثاق العراقي التركي، ففي ٢٤ شباط ١٩٥٥ اعلن الطرفان العراقي والتركي عن عزمهما على ابرام معاهدة تأمين استقرار الشرق الاوسط وامنه، وقد ترك الميثاق الباب مفتوحاً امام الدول الاخرى التي ترغب في الانضمام اليها حيث تلى عقد هذا الميثاق انضمام بريطانيا اليه في نيسان ١٩٥٥ ثم باكستان في تموز ١٩٥٥ ثم ايران في تشرين الثاني ١٩٥٥ ليصبح حلفاً يتكون من خمسة اطراف. ينظر: عوني عبد الرحمن مصطفى السبعاوي : العلاقات العراقية التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص ٦٦؛ عبد الرزاق الحسني " حلف بغداد ١٩٥٥ ... لماذا ؟ "، مجلة افاق عربية (بغداد)، ع ٦، السنة ١٢، حزيران، ١٩٨٧، ص ٣٨ .

٢ - احمد يوسف القرعي، دبلوماسية القمة الاسلامية وتحديات العمل المشترك، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٧، كانون الثاني ١٩٨٧، ص ١٣٦ .

٣ - محمد حردان علي، دور منظمة المؤتمر الاسلامي في تفعيل العلاقات بين الدول الاسلامية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٢٥- ٢٧ .

٤ - صلاح الدين المنجد، احاديث عن فيصل والتضامن الاسلامي، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧٤، ص ٣٥ .

٥ - وضاح شرارة، السلم الأهلي البارد لبنان المجتمع والدولة ١٩٦٤-١٩٦٧، ج١، ط١، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٠، ص٢١٥-٢١٦ .

٦– راشد البراوي، من حلف بغداد الى الحلف الاسلامي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص١٠٨ – ١٠٩ .

*– جمال عبد الناصر: رئيس الجمهورية العربية المتحدة، ولد عام ١٩١٨بالاسكندرية، نشأ وتعلم بالإسكندرية والقاهرة، التحق بالكلية الحربية ١٩٣٧، ورقي ضابطاً عام ١٩٣٨، عين مدرساً بالكلية الحربية وكلية الاركان، اشترك في الحرب العربية الصهيونية عام ١٩٤٨، قام بتنظيم جماعة الضباط الاحرار الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢، في عام ١٩٥٣ تقلد منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وفي شباط ١٩٥٤ عين رئيسا للوزارة المصرية، قام بتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، ساهم في التصدي للعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، في عام ١٩٥٨ اسس اول جمهورية عربية متحدة بين مصر وسوريا، في عام ١٩٦٣ وقع ميثاق الوحدة بين مصر وسوريا والعراق . ينظر: محمد شفيق غربال، واخرون، الموسوعة العربية الميسرة، مج١، دار نهضة لبنان، بيروت، ١٩٨٧، ص٦٤٠ .

٦ – محمد السيد سليم، التضامن الاسلامي والنظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد٦١، تموز ١٩٨٠، ص٦٢.

٧ – المنصور جعفر، المصدر السابق، شبكة الانترنيت .

٨ – اسماعيل احمد ياغي، محمود شاكر، تاريخ العالم الاسلامي، ج١، ط٤، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣، ص٢٠٢ .

٩ – صالح جعيول جويعد السراي، العراق ولبنان دراسة في تاريخ العلاقات السياسية ١٩٥٢–١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلة التربية، جامعة البصرة، ١٩٩٦، ص١٤٢ .

١٠ – شبكة الانترنيت الدولية، الموقع : موقع منظمة المؤتمر الاسلامي .

١١ – محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص٦٧ .

١٢ – جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسة العربية ١٩٤١–١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٠، ص٦١–٦٢

١٣ – حامد الحمداني، من ذاكرة التاريخ : الحرب العالية الثانية وتأثيرها على العراق، شبكة الانترنيت الدولية، الموقع : www. Freeircgivoice .com ١٦/ ٥ / ٢٠١٣.

١٤ – سيد نوفل، الخليج العربي او الحدود الشرقية للوطن العربي، بيروت، ١٩٦٩، ص٩٥ .

١٥ – محمد فاضل الجمالي، العراق بين الامس واليوم، بغداد، ١٩٥٤، ص٣٨ ؛ جهاد مجيد محي الدين، المصدر السابق، ص١٣٨–١٤٤.

*– مشروع ايزنهاور: هو ادوايت ايزنهاور عسكري ورجل دولة امريكي الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية، ولد عام ١٨٩٠ والتحق بالكلية العسكرية في " وست بوينت" وتخرج فيها عام ١٩١٥ عمل في الفلبيين بين عامي ١٩٣٥–١٩٣٩، عين قائد لقوات الاحتلال الامريكية في المانيا عام ١٩٤٥، ينسب اليه المشروع المعروف باسمه عام ١٩٥٧ القائم على سياسة ملء الفراغ في الشرق الاوسط، ينظر: عهود عباس احمد: مبدأ أيزنهاور والسياسة الامريكية تجاه الوطن العربي (١٩٥٧–١٩٥٨) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٧، ص ١١٥–١٢٠ .

١٦ – تتشكل منطقة الشرق الأوسط من سوريا والأردن ولبنان وفلسطين والعراق ومصر، وأحيانا تدخل من ضمنها تركيا و إيران وشبه الجزيرة العربية والسودان بل وبعض الكتاب يدخلون فيها باكستان وأفغانستان، ينظر : عبد الوهاب الكيالي، كامل زهيري، الموسوعة السياسية، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٣٣٤.

١٧ – قحطان احمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الى ثورة ٨ شباط ١٩٦٣، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٨، ص١٣٢ .

١٨ – عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط٧، ج ٩، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص٢٠٩–٢١٠ .

١٩ – جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣ – ١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٠، ص١١٩ .

٢٠ – جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية،ج٢، ترجمة : جعفر خياط، مكتبة دار المتنبي، بغداد،١٩٦٥، ص ٣٣٩– ٣٤٦ .

٢١ – خالد صبحي احمد الخير، السياسة الخارجية العراقية ١٩٤٥– ١٩٥٤، ط١، مطبعة دار القادسية، بغداد، ١٩٨٦، ص ٢٦٨–٢٦٩ .

٢٢– محمد فاضل الجمالي، العراق بين الامس واليوم، بغداد، ١٩٥٤، ص١١ .

٢٣– حسين الداقوقي، سياسة العراق في الاطار الدولي، بغداد، ١٩٩٩، ص١٣٨–١٣٩ .

٢٤ – فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، بغداد، ١٩٨٦، ص٨٢ .

*– عبد السلام عارف : عسكري وسياسي عراقي، ولد ببغداد في ٢١ أذار ١٩٢١، والتحق بالكلية العسكرية وكلية الاركان، شارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ورقي إلى رتبة عقيد في عام ١٩٥٨، وهي السنة التي اشترك فيها مع عبدالكريم قاسم في اعلان ثورة ١٤ تموز ضد النظام الملكي، تولى منصب نائب رئيس الوزراء، ووزير الداخلية، ولكن الخلاف سرعان ما دب بين قاسم وعارف، استطاع عارف ان يقود انقلاب في ٨ شباط ١٩٦٣، ضد عبد الكريم قاسم، وانتخب رئيساً للجمهورية في ١٤ شباط ١٩٦٣، ورقي إلى رتبة مشير، كانت علاقته جيدة مع مصر التي قام بزيارتها مرات عديدة، كان اخرها في ٢٢ شباط ١٩٦٦، توفي في ١٤ نيسان ١٩٦٦، على إثر تحطم طائرته، ينظر : احمد عطية الله، المصدر السابق، ص ٧٧٨–٧٧٩.

٢٥ – محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق اسبابها ومقدماتها ومسيرتها، بغداد ١٩٨٣، ص٥٢٩ .

٢٦ – نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨– ١٩٦٨،ج٢، ط٢، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢٣٤ – ٢٣٥،

٢٧ – مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ط١، منشورات الشريف الرضى، طهران، ١٩٨٧، ص ٢٠٩ ؛ "الوقائع العراقية"، العدد ١، ٢٣/تموز/١٩٥٨ .

٢٨ – صحيفة الحرية(العراقية)، ٩ شباط ١٩٥٩ .

٢٩ – صحيفة الجمهورية (العراقية)، ٨ شباط ١٩٦٤.

٣٠ – احمد يوسف القرعي، دبلوماسية القمة الاسلامية وتحديات العمل المشترك، ص١٤٣.

٣١ – الوثائق العربية، خطاب عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية في ذكرى تأسيس الجيش في ٦ كانون الثاني١٩٦٦، وثيقة رقم (٧) ص، ١٣ .

٣٢ – الوثائق العربية، المؤتمر الصحفي للدكتور عبد الرحمن البزاز في ١٩٦٦/١/١٢ وثيقة رقم (١٢)، ص١٨.

٣٣ – صحيفة الجمهورية (العراقية)، ١٩ كانون الثاني ١٩٦٦ .

٣٤ – صحيفة العرب (العراقية)، ٢٠كانون الثاني ١٩٦٦ .

٣٥ – صحيفة الجهورية (العراقية)، ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٦ .

٣٦ – صحيفة الجمهورية (العراقية)، ١ شباط ١٩٦٦ .

٣٧ – صحيفة الجمهورية (العراقية)، ١٠ شباط ١٩٦٦ .

٣٨ – صحيفة روز اليوسف (اللبنانية)، ٢٣ شباط ١٩٦٦ .

٣٩ –صحيفة الجمهورية (العراقية)، ٢٨ شباط ١٩٦٦ .

٤٠ – صحيفة الجمهورية(العراقية)، ٥ اذار ١٩٦٦ .

٤١ – صحيفة الجمهورية (العراقية)، ١٠ اذار ١٩٦٦ .

٤٢ –صحيفة الجمهورية (العراقية)، ١٩ اذار ١٩٦٦ .

٤٣ – صحيفة الجمهورية (العراقية)، ٣١ اذار ١٩٦٦ .

٤٤ – الوثائق العربية، المؤتمر الصحفي لرئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز في ١٩٦٦/٤/٢٣، وثيقة رقم (١١٧)، ص٢٤١ .

٤٩– راشد البراوي، من حلف بغداد الى الحلف الاسلامي، ص ١١٢ .

٤٥ – قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص١٣٨ .

٤٦– الوثائق العربية، حديث عبد الرحمن البزاز رئيس وزراء العراق في ندوة تلفزيون بغداد في ١٩٦٦/٦/١٥، وثيقة رقم(١٨٥)، ص٣٦٦ .

٤٧– صحيفة الجمهورية(العراقية)،٣ تموز ١٩٦٦ .

*– عبد الرحمن محمد عارف : ولد في بغداد بمحلة سوق حمادة في جانب الكرخ عام ١٩١٦ ونشأ فيها، أكمل الدراسة الابتدائية مع أخيه عبد السلام عارف في مدرسة دار السلام الابتدائية، دخل ثانوية الكرخ وعندما تخرج دخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٦ وتخرج فيها برتبة ملازم ثان، اشترك عبد الرحمن في حركة مايس ١٩٤١، كما اشترك في الحرب العربية الصهيونية عام ١٩٤٨، شارك في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وفي عام ١٩٦٢ أحيل على التقاعد، ثم أعيد الى الخدمة بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣،، شغل مناصب عسكرية مهمة حتى بلغ رتبة لواء في ٦كانون الثاني١٩٦٤، وفي ١١نيسان١٩٦٦ ترأس وفداً عراقياً عسكرياً الى الاتحاد السوفيتي، أقيل من منصبه وفي ١٧ تموز ١٩٦٨ على اثر ثورة ١٧ – ٣٠ تموز ١٩٦٨، توفي في عمان عام ٢٠٠٧، ينظر: زينب عبد الحسين محمود الزهيري، عبد الرحمن عارف حياته ودوره السياسي في العراق للفترة ١٩١٦–٢٠٠٧ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة اليرموك، عمان، ٢٠١٠ ؛ شبكة الانترنيت الدولية، الموقع : ويكيبيديا، الموسوعة الحرة .

٤٨ – الوثائق العربية، خطاب الرئيس عبد الرحمن محمد عارف بمناسبة الذكرى الثامنة لثورة ١٤ تموز في ١٣ /١٩٦٦/٧، وثيقة رقم (٢٢٠)، ص٤٣٤ .

٤٩ – صحيفة الجمهورية (العراقية)، ١٠ آب ١٩٦٦ .

٥٠ – الوثائق العربية، منهاج وزارة ناجي طالب رئيس وزراء العراق في ١٩٦٦/٨/٢١، وثيقة رقم (٢٧٢)، ص٥٩٦

٥١ – الوثائق العربية، خطاب الرئيس عبد الرحمن محمد عارف بمناسبة الذكرى الثامنة لثورة ١٤ تموز في ١٣ تموز ١٩٦٦، وثيقة رقم (٢٢٠)، ص٤٣٤ .

ABSTRACT

We can see that the Iraqi position towards the Islamic alliance contorts with that of some Arab contrite part coldly Lebanon . Never the We should printing that the position of Iraq and Lebanon did not change from a prior coordination between them in the some degree it opposes adopt and the nature of the ruling . It might instigate plot as trailed in the political change witnessed and dispute between Iraq and Iran on the regulation of Iran being a member in the Islamic alliance.